وجوه الاضطرار إلى الحجة الإلهية في كلام الأئمة عليهم السلام[1]

السيد أحمد نقي زادة[2]

الملخّص

ما يدركه أغلب المتشرعة من ضرورة وجود حجة على الأرض، هو أنّها تسيخ وتنخسف بأهلها مع عدم وجوده فيها. ومع أنّ هذا البعد من الاعتقاد بالحجّة مهمٌّ؛ لكنّه ليس الوجه الوحيد، بل أحد الوجوه المتعددة في هذه المسألة، بمعنى وجود زوايا ووجوه مهمة أخرى، تمّ تجاهلها وإغفالها في أغلب الأحيان. تستدعي أهمية هذا الموضوع دراسته من جميع الجوانب وتسليط الضوء على زواياه المختلفة؛ ليتحول شيئًا فشيئًا إلى عقيدة راسخة بين المتدينين والمتشرعة. ومن هنا، عمد الأئمة الميامين عليهم السلام إلى بيان موضوع الاضطرار إلى الحجج الإلهيين من خلال طائفة كبيرة من الروايات وفي سياق وجوه مختلفة. ولا يخفى أنّ استعراض وجوه متعددة لهذا الموضوع- فضلًا عن تأثيره العميق في النهوض بمستوى المعرفة لدى المخاطبين تجاه الحجج الإلهيين وترسيخها أكثر فأكثر- ينطوي على آثار ونتائج أخرى أيضًا.

نسعى في هذه المقالة- اعتمادًا على المنهج الوصفي التحليلي- إلى بحث هذا الموضوع وسبر أغواره من روايات الكافي الشريف وسائر المصادر الحديثية القديمة، والإتيان بستّة وجوه وأبعاد مختلفة لموضوع الاضطرار إلى الحجة الإلهية؛ لبيان مدى اهتمام أولياء الدين عليهم السلام بهذا الموضوع وتأكيدهم عليه.

الكلمات المفتاحية: الاضطرار إلى الحجة، سلسلة الحجج، الحجة الناطقة، الأسوة الإلهية، تفسير الدين، بقاء الأرض.

---

١. تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٢/١٢م؛ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٥/٢٩م.

https://doi.org/10.22034/iaj.2026.241301

٢. طالب في مرحلة البحث الخارج في حوزة قم العلمية، باحث في مؤسسة الثقافة الجعفرية (Sa.naghizadeh1@gmail.com).

المقدمة

تعلّقت الإرادة الإلهية بمقتضى آية «الاستخلاف»[1] بوجود خليفة لله في الأرض، وقد بيّنت الروايات الواردة في تفسير هذه الآية[2] أنّ علّة هذا الأمر هي لزوم الوجود المستمرّ[3] للحجة الإلهية على الخلق. وعليه، فإنّ وجود سلسلة متّصلة من حجج الله تعالى بين العباد أمرٌ ضروريٌّ، وبسبب تكراره واستمراره يمكن اعتباره من القواعد والقوانين الثابتة واللازمة الحاكمة على العالم. وقد عبّر القرآن الكريم عن هذا النحو من القوانين والقواعد بـ «السنّة الإلهية».[4] ولا ريب في أنّ هذه السنّة والقاعدة الإلهية الراسخة المستحكمة لا تخلو من الحكمة؛ بل لها أهداف عديدة، أشير في المجامع الحديثية إلى عدد منها.

فقد أفرد كلٌّ من الشيخ الكليني في «الكافي» الشريف والعلامة المجلسي في «بحار الأنوار» لهذا الأمر بابًا تحت عنوان «باب الاضطرار إلى الحجة»(الكليني، ١٤٠٦ه: ج ١، ص ١٦٨؛ المجلسي، ١٤٠٣هـ: ج ٢٣، ص ١)، أوردا فيه أحاديث الأئمة المعصومين عليهم السلام في أبعاد احتياج العالم إلى الحجة. وبالرجوع إلى هذين البابين، نجد أنّ الأئمة الميامين عليهم السلام كشفوا بشكل كامل وهادف أبعاد الاضطرار إلى الحجة الإلهية ضمن وجوه متنوعة، ولفتوا أنظار الناس إلى ذلك. فأشاروا إلى هذه المسألة من جهة حاجة الأرض تكوينًا إلى وجود حجة، بحيث تسيخ وتفنى بغيابه وانعدام وجوده تارة، وأكّدوا ضرورة وجود الحجة لبيان الأحكام الإلهية تارة أخرى، وذكروا لها وجوهًا أخرى تارة ثالثة.

وتأتي أهمية استعراض الوجوه المختلفة لهذا الموضوع من جهة أنّ أغلب المتدينين يعتبرون هذه الضرورة محصورة في بُعد واحد فقط، هو سيخان الأرض

---

١. ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠).

٢. عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «إنّ الله تبارك وتعالى أراد أن يخلق خلقًا بيده... قال: إنّي جاعل في الأرض خليفة يكون حجة لي في الأرض على خلقي» (القمي، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٣٦؛ المسعودي، ١٣٨٤ش.: ص ١٧).

٣. يستفاد لزوم استمرار الحجج الإلهيين من استعمال الفعل المضارع «يكون» في الرواية المتقدمة.

٤. ﴿سُنَّةَ اللهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلًا﴾ (الفتح: ٣٣)؛ ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٧)؛ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾ (الحجر: ١٣).

وفناؤها بانعدام وجود حجة فيها. وإنّه لصحيح أنّ هذا الأمر يمثل أهمّ مقتضيات وجود الحجة حقًّا، بيد أنّ ضرورة وجوده لها زوايا مهمة أخرى، غالبًا ما أُغفِلت وجرى تجاهلها. ومن هنا، فإنّ فقدان هذه النظرة إلى مبحث الاضطرار إلى الحجة، والدور البنّاء لها في النهوض بمعرفة حجج الله على الأرض، تُعدُّ داعيًا إلى إنجاز هذه الدراسة، وتُلزِم ببحث هذا الموضوع. وتجدر الإشارة إلى أنّ المراد من وجوه الاضطرار هو الأبعاد والجهات المذكورة في كلام الأئمة عليهم السلام لبيان ضرورة وجود الحجج الإلهيين. النقطة الأخرى التي ينبغي توضيحها هي أنّه بالنظر إلى إطلاق الحجة الإلهية في لسان الروايات على جميع الأنبياء (الكليني، ١٤٠٦ه: ج ١، ص ١٦٩؛ الطبري الآملي، ١٤١٣هـ: ص ٩٠؛ الطبري الآملي، ١٤٢٧هـ: ص ٢٠٥)، خصوصًا النبي الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم،[1] وأوصياء الأنبياء (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٦٨؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢٩٦؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٣٢؛ الصدوق، ١٣٩٥هـ: ج ١، ص ١٣٥؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٩٦؛ الطبري الآملي، ١٤١٣ه: ص ٤٣٨)، فالمقصود بالحجة في هذه الدراسة هم جميع الأولياء الإلهيين الذين اصطفاهم الله على العباد.

ونحن نسعى في هذه المقالة إلى بيان الوجوه والأبعاد المتعلقة بالاضطرار إلى الحجج الإلهيين، من خلال البحث وتتبّع الروايات المأثورة عن الأئمة الاطهار عليهم السلام، واعتمادًا على دلالات كلماتهم ولوازمها، وعرض حصيلة ذلك ضمن وجوه ستّة.

١- الوجه الأول: ضرورة وجود الحجة لبقاء الأرض

أكد الباري تعالى على أنّ أهمّ أهداف خلق الأرض هو السكن،[2] وتمهيدها وبسطها

١. قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: كيف السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند قبره؟ فقال: «... السلام عليك يا حجة الله» (المفيد، ١٤١٤هـ: ص ١٧٢)؛ «... أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان هو الحجة من الله على خلقه» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٦٩).

٢. ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ (المرسلات: ٢٥)؛ ذكر علي بن إبراهيم القمي أنّ الكفات تعني المساكن، وأورد على هامش تفسير هذه الآية أنّ أمير المؤمنين عليه السلام نظر إلى المقابر وقال: «هذه كفات الأموات» (القمي، ١٤٠٤هـ: ج ٢، ص ٤٠٠).

للحياة،[1] وحصول الاستقرار عليها وجعلها مستقرًّا؛[2] لكنّ تحقق هذا الهدف رهنٌ بشروط وضوابط خاصّة، أهمّها وجود الحجة الإلهية وبقائه على وجه الأرض. وهذا الأمر في حدّ ذاته وجهٌ من وجوه الحاجة إلى الحجة، وهو ما ورد التأكيد عليه في روايات متواترة، جمعها المرحوم الكليني في باب عنوانه بعبارة «باب أنّ الأرض لا تخلو من حجة» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨)، كما أفرد كلّ من الصفار في «بصائر الدرجات» (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٨٤، باب أنّ الأرض لا تخلو من الحجة وهم الأئمة عليهم السلام، و ج١، ص ٤٨٨، ح ١- ٨، باب أنّ الأرض لا تبقى بغير إمام لو بقيت لساخت)، والصدوق الأب في «الإمامة والتبصرة من الحيرة» (ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٢٥، باب أنّ الأرض لا تخلو من حجة) بابًا تحت هذا العنوان أيضًا. وكذلك أشارت مصادر روائية أخرى إلى هذه الروايات ضمن مباحثها المختلفة (المصدر نفسه، ص ٣٠ ؛ الخزاز، ١٤٠١هـ: ص ١٦٣؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٩٧). وكأنّ الروايات المذكورة تكشف عن فقر ذاتي للأرض وحاجتها التكوينية الملحّة إلى الحجة، بمعنى أنّه يبدو من غير الممكن استمرار الحياة على الأرض من دون حجة.

الفارق بين هذا الوجه والوجوه الخمسة الأخرى حول الاضطرار إلى الحجة يكمن في أنّه يُنظر إلى الموضوع في هذا الوجه من زاوية حاجة الأرض إلى الحجة، في حين أنّ الوجوه الأخرى ناظرة إلى الأبعاد المختلفة لحاجة البشر إلى الحجة الإلهية. وقد تجلّى هذا النحو من الاضطرار إلى الحجة في كلام الأئمة عليهم السلام في ثلاث صور:

١-١- وجود الحجة قانونٌ حاكم على الأرض

وردت في طائفة من الروايات المتواترة[3] الإشارة إلى لزوم وجود حجة في الأرض والحاجة إلى ذلك بوصفه أحد القوانين الحاكمة وغير القابلة للتغيير، فعبارات من قبيل «اللهمّ إنّه لا بدّ لك من حُججٍ في أرضك» (الصدوق، ١٣٩٥ه: ج ١، ص ٣٣٩)،

١. ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا﴾ (النبأ: ٦).

٢. ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ (النمل: ٦١).

٣. أتى الشيخ الصدوق بخمسة أسانيد لهذه الروايات، ثم ذكر أنّ لها طرقًا كثيرة (الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢٩٤).

«ما زالت الأرضُ إلا ولله فيها الحجّة» (المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٨)، «اللهمّ إنّك لا تُخلي أرضكَ» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨)، «إنّ الله لم يدعِ الأرضَ»، تكشف بوضوح عن قانون رباني وإرادة إلهية تقضي بضرورة وجود حجة في الأرض.[١]

النقطة الجديرة بالاهتمام هي أنّ الأئمة المعصومين عليهم السلام قلّما يتلفظون بعبارات مشتملة على القسَم، وهذا القانون من الأمور النادرة التي أقسموا عليها (عدّة محدّثين، ١٣٦٣ش: ص ٩٠؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٩؛ البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١/ ٩٢؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٢٩ و ٣١؛ النعماني، ١٣٩٧هـ:ص ١٣٨؛ الصدوق، ١٣٩٥هـ: ج ١، ص ٢٣٠؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٧٩)، وفي بعض الروايات حدّدوا المصداق الواقعيّ للحجة وأقسموا على أنّهم هم الحجج (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٩). ومن المسلّم به أنّ الغاية الأساسية من هذا النحو من البيان هو رفع جميع أشكال الشك والشبهة أو استبعاد حتمية هذه القاعدة، وتبديلها إلى عقيدة راسخة بين الناس.

وفي روايات أخرى حوت هذه القاعدة، استُعملت كلمة «إمام» أو «عالم» بدلًا من مفردة «حجة»، بمعنى بيان القاعدة المذكورة في سياق حتمية وجود الإمام في الأرض تارة: «إنّ الأرض لا تخلو إلا وفيها إمام» (المصدر نفسه)، «ما ترك الله الأرض... إلا وفيها إمام»(البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص٩٢؛ الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٨٥؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٩؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٢٩ و ٣١؛ النعماني، ١٣٩٧هـ: ص ١٣٨؛ الصدوق، ثواب الأعمال، ص ٢٠٥؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢٣٠؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٩٧)؛[٢] أو بصيغة وجود عالم إلهي فيها تارة أخرى: «إنّ الله لم يدع الأرض بغير عالم» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨)، «فإنّي لن أدع الأرض بغير عالِمٍ»(البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٢٣٥)، «إنّ الأرض لا تبقى بغير عالِمٍ» (الصفار،

١. «اللهمّ إنّك لا تُخلي الأرض من حجّةٍ لك على خلقك» (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٨٦؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢٩٣– ٢٩٤ في خمسة أحاديث).

٢. وكذلك وردت هذه القاعدة بألفاظ مشابهة في مصادر أخرى: «تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: لا ...» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨)؛ «قلتُ له: تبقى الأرض بغير إمام؟ قال: لا» (المصدر نفسه، ح ٤)؛ «إنّ الله أجلّ وأعظم من أن يترك الأرض بغير إمامٍ عادلٍ» (المصدر نفسه، ح ٦).

١٤٠٤هـ: ج ١، ص ١١٦)، وحالات أخرى مشابهة (المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢٦، و ج ١، ص ٣٢٧، وج ١، ص ٣٣٢)؛ أو الحديث عن الوجود الحتمي للحجة بعبارات من قبيل: «اللهمّ إنّك لا تُخلي أرضك من حجةٍ لك» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٤٣٦)، و«إنّ الأرض لا تخلو من حجةٍ» (المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٧، الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ص ٢٢٢) تارة ثالثة.

تدلّ هذه المضامين المتقاربة، الواردة بألفاظ ثلاثة هي الإمام والعالم والحجة، والمصحوبة بالقرائن، على أنّ المقصود منها جميعًا هو الحجة الإلهية ذاتها؛ لكن لما كان كلّ حجة يتمتّع بأهلية الإمامة والعلم الإلهي، فقد جرى التعبير عنه في بعض الموارد والحالات بهذين التعبيرين. وبعبارة أخرى يمكن القول: إنّ النسبة المنطقية بين هذه الألفاظ الثلاثة في روايات الاضطرار هي نسبة التساوي. والمؤيد لهذا الكلام أنّ كبار المحدثين والفقهاء كالمرحوم الكليني والصدوق الأب فهموا منها هذا المعنى، فجمعوا كلّ هذه الروايات وأدرجوها تحت عنوان «أنّ الأرض لا تخلو من حجة» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨؛ الصدوق، ١٤٠٤هـ: ص ٢٥)، وذهب فقهاء آخرون كالشيخ الصدوق والحسن بن سليمان الحلي إلى أنّ المراد من الإمام في هذه الروايات هو جنس الإمام، أي الحجة الإلهية (الصدوق،١٣٨٥هـ: ج ١، ص٤؛ الحلي، ١٤٢١هـ: ص ٤٩٢). وعلى هذا الأساس، فالقرائن والشواهد دالّة على أنّ المراد من الإمام والعالم في هذه الروايات هو الحجة الإلهية.

١-٢- التأكيد على قضية اتصال الحجج في الأرض

تطرقت طائفة من الروايات إلى حاجة الأرض إلى حجة مع تأكيدها على اتصال الحجج وعدم انقطاعهم، بمعنى وجودهم فيها واحدًا تلو الآخر، «حجة بعد حجة» (الصدوق، ١٣٨٥هـ: ج ١، ص٣٣٩؛ ابن عقدة، ١٤٢٤هـ: ص ١٤٥؛ النعماني، ١٣٩٧هـ: ص ١٣٧)، وكلما انتهى أحدهم من أداء وظيفته سلّم زمام الأمور إلى من هو بعده. ويعود الكلام عن اتصال الحجج إلى عصر النبي آدم عليه السلام،[١] ولا ريب في أنّ التأكيد على

١. عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «والله، ما ترك الله الأرض منذ قبض الله آدم إلا وفيها إمام يهتدى به إلى الله»

عدم ترك الأرض من دون إمام وحجة إلهية يكشف عن سلسلة متصلة من الحجج فيها (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨).

تفيد هذه المضامين أنّ الفترة بين الرسل والأنبياء الإلهيين- كالفترة الزمنية الواقعة بين عصر النبي عيسى عليه السلام وبعثة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم - ليست بمعنى فترة الحجج الإلهيين أيضًا؛ لأنّ قانون الحجج والاتصال بينهم، وكذلك تصريح بعض الروايات،[1] يقتضي وجود حجج على الأرض حتى في تلك الفترة أيضًا (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٣٣٩؛ ابن عقدة، ١٤٢٤ه: ص ١٤٥؛ النعماني، ١٣٩٧هـ: ص ١٣٧). نعم، استُثنِي من عموم هذه القاعدة أربعون يومًا فقط قبل حلول يوم القيامة، وعلّة ذلك إغلاق أبواب التوبة ونزول العذاب الإلهي على الناس يومئذ بسبب وقوع القيامة (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٣٣٠؛ الصدوق، ١٣٨٥هـ: ج ١، ص ٢٢٩).

١-٣- غياب الحجة موجب لسيخان الأرض بأهلها

أفادت طائفة من الروايات المتواترة حول الاضطرار إلى الحجة وفق مضامين متشابهة (عدّة محدّثين، ١٣٦٣هـ.ش.: ص ١٦، و ص ١٤٠ ؛ الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٨٨ ؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٩؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٣٠؛ الخزاز، ١٤٠١هـ: ص ١٦٣؛ الصدوق، ١٣٨٧هـ: ج ١، ص ٢٧٢؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢٠٤ و ج ١، ص ٢٠٧ والصدوق، ١٣٨٥هـ.ش: ج ١، ص ١٩٨، و ج ١، ص ١٩٩) أنّ منشأ الاضطرار نابع من حاجة الأرض إلى ذلك، وأنّ غياب الحجة موجب لسيخان الأرض وفنائها (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٩)، وهلاك أهلها (عدّة محدّثين، ١٣٦٣هـ. ش.: ص ١٤٠ و ص ٣٩٥؛ الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٨٩؛ الخزاز، ١٤٠١هـ: ، ص ١٦٣؛ النعماني، ١٣٩٧هـ: ص ١٣٩ و ص ١٤١؛ الصدوق، ١٣٧٦هـ.ش.: ص ١٨٩؛ الصدوق، ١٣٨٧هـ: ج ١، ص ٢٧٩؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢٠٤ و ج ١، ص ٢٠٧؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص

(البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٩٢؛ الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٣٣٢؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٢٩ و ٣١؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٩٧، وج ١، ص ٢٠١؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨.

١. «ويكون حجة لمن يولد بين قبض النبي وخروج النبي الآخر» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢٩٦).

١٩٨- ١٩٩؛ الطبري الآملي، ١٤١٣هـ: ص ٤٣٦؛ الطبري، ١٤٢٧هـ: ص ٣٨٥؛ الطبرسي أ.، ١٤٠٣هـ: ج ٢، ص ٣١٧). كما أنّ موجان الأرض كما يموج البحر بأهله (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٩) عند رفع الإمام منها وصف يشير إلى سلب الاستقرار منها وانقلابها وفنائها. وأشير إلى هذا الأمر في بعض الروايات بدقّة أكبر، فذُكر أنّ خلوّ الأرض من الحجة الإلهية يومًا واحدًا (عدّة محدّثين، ١٣٦٣هـ.ش.: ص ١٤٠، ح ٧؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢٠٤)، أو ساعة واحدة (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٩؛ الصدوق، ١٣٩٥هـ: ج ١، ص ٢٠٢)، أو حتى طرفة عين (الصدوق، ١٣٩٥هـ: ج ١، ص ٢٠٤) يوجب سيخانها وزوالها. ولا ريب في أنّ التعابير المتقدمة تكشف بشكل واضح عن حاجة الأرض إلى الحجة الإلهية، واعتبرت سيخان الأرض بأهلها ضمن طائفة من الروايات من جهات الاضطرار إلى الحجة الإلهية.

قد يتبادر إلى الأذهان سؤال مفاده: إن كانت الأرض محتاجة إلى هذا الحدِّ إلى وجود الحجة ، فلماذا لم تسخ وتزل بعروج النبي عيسى عليه السلام ومعراج النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وخلوّها من الحجة في تلك المدة؟ والجواب عن ذلك أنّه على الرغم من عدم وجود ولي للأمور وحجّة فعلية على وجه الأرض في مثل تلك الحالات، جرى ملء الفراغ المذكور بواسطة وجود حجة وخليفة هو وصي النبي عيسى عليه السلام وأمير المؤمنين عليه السلام ، فحُفظت الأرض من السيخان والفناء بذلك.

بناء على ذلك، أشير في هذه الروايات إلى الوجود المتواصل للحجج من باب كونه قانونًا إلهيًّا، وجرى التأكيد على أنّ عدم وجودهم موجب لفناء الأرض ومن فيها. وهذا في حدّ ذاته يمثل أحد وجوه اضطرار البشر إلى الحجة الإلهية.

٢- الوجه الثاني: ضرورة وجود حجة لبيان الدين وأحكامه

لا شك في أنّ أهمّ احتياجات البشر لبلوغ السعادة الأخروية هو تعلّم معارف الدين والتفقّه في أحكامه. ومن هذا المنطلق، ما فتئ الأئمة الميامين عليهم السلام يؤكدون لزوم تحقق هذا الأمر، حتى تحدثوا عن تأديب الأصحاب وضربهم بالسياط لتعلّم الأحكام والتفقّه في الدين (البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٢٢٩؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٣١). ولا

يخفى أنّ هذا النحو من التأكيد دالّ على أهمية هذا الأمر. ومن الواضح والجلي لزوم جعل معلمين إلهيين في الأرض لتعليم البشر بما يتناسب وهذه الحاجة الملحّة، حيث إنّ لزوم وجودهم يشكل أحد وجوه الاضطرار إلى الحجة؛ ذلك أنّ الله تعالى يبلغ معارفه وأمور دينه إلى البشر عن طريق حججه (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٤٦٨؛ الكوفي، ١٤١٠هـ: ص ٣٩٨؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢٩٦؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٣٢؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢١٦؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٩٦؛ الطبري الآملي، ١٤١٣هـ: ص ٤٣٨). من هنا، أشير في طائفة من روايات الاضطرار إلى الحجة إلى حاجة البشر هذه، فأفرد البرقي في كتابه «المحاسن» بابًا لهذا المطلب عنونه بـ «باب لا تخلو الأرض من عالم» (البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٢٣٤). وبإلقاء نظرة إلى هذه الروايات، يمكن القول: إنّ هذه الضرورة ذُكرت على نحوين:

٢-١- الضرورة الدائمة لوجود عالم إلهي في الأرض

دلّت بعض الروايات على حضور عالم إلهي في الأرض ووجودها فيها على الدوام منذ خلقها (المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٤)، وذكرت من مزاياه حاجة الناس إلى علمه واستغناؤه عنهم (المصدر نفسه). وُجدت هذه السلسلة من العلماء منذ عصر النبي آدم عليه السلام، ولم يمت عالم إلا خلّف من بعده من يعلم مثل علمه (المصدر نفسه). وقد أورد المرحوم البرقي ستّ روايات دالّة على هذا المعنى (المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٤- ٢٣٥).

وطبقًا للشواهد والقرائن، بيّنا سابقًا أنّ المقصود بـ «العالم» في هذه الروايات هو الحجة الإلهية؛ لأنّ الله تعالى جعله حجة على الخلق (المسعودي، ١٣٨٤هـ.ش: ص ٢٢)، وذُكر أنّ مستند حجيته ومبرّرها هو علمه الإلهي (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٦٨). ولهذا السبب وضع البرقي الروايات التي عُبّر فيها عن «العالم» بلفظ «الحجة» مع الروايات التي صرّحت بلفظ «العالم» في باب واحد (البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٢٣٤). وهذا يدلّ على أنّه كان يذهب إلى أنّ المراد من العالم في هذه الروايات الحجة الإلهية أيضًا.

ومن مجموع الروايات الثمانية التي نقلها المرحوم الصفار في هذا المجال (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٣٣١)، عُبِّر عن «العالم» في ثلاث منها بعبارات من قبيل «رجل منّا يعرف الحقّ» (المصدر نفسه). كما أخرج المرحوم الصدوق في «كمال الدين» روايات ورد تعبير «إلا وفيها منّا عالم» (الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢٢٨). قد يتبادر إلى الأذهان من هذا التعبير في الوهلة الأولى وجود عالم من جنس أئمة أهل البيت عليهم السلام في الأرض دائمًا، لا إمام بالمعنى المطلق للإمام الإلهي، لكن ثمّة قرائن تبطل هذا المعنى، منها أنّ اعتبار العالم في الروايات حجة إلهية (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ٨، ص٢٨٥؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٣٠؛ الصدوق، ١٣٩٥هـ: ج ١، ص ١٣٥؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٩٦) يدلّ على أنّ مثل هذه التعابير ناظرة إلى جهة حجية الأئمة لا إلى جهة كونهم أئمة؛ أي إنّ المراد هو وجود فرد عالم من سلسلة حججنا في الأرض دائمًا، فيظهر بعضهم بشكل أنبياء إلهيين كالنبي آدم عليه السلام،[1] وبعضهم بشكل أئمة وأوصياء أنبياء. والشاهد على هذا المدّعى هو أنّ الصفار جاء بهذه الروايات في بابٍ حمل عنوان «باب في الأئمة عليهم السلام أنّهم ورثوا علم آدم وجميع العلماء» (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ١١٦؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢٢٢)، واعتبر أهل البيت عليهم السلام ورثة سلسلة العلماء والحجج الإلهيين السابقين، سواء كانوا أنبياء أو أوصياء. وبهذا فإنّ لزوم حضور عالم إلهي في الأرض حسبما ورد في هذه الطائفة من الروايات يدلّ بوضوح على حاجة الناس إلى الحجج الإلهيين على حدّ الاضطرار.

٢-٢- العلماء الإلهيون معلّمو الدين والحلال والحرام

توجد طائفة أخرى من الروايات أسندت الحاجة إلى وجود الحجة إلى جهة العلم بالحلال والحرام (البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٢٣٤؛ الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٨٤؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨؛ النعماني، ١٣٩٧هـ: ص ١٣٨؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢٢٩؛ الطبري الآملي، ١٤١٣هـ: ص ٤٣٤) وإلى كونه معلِّمًا للناس في هذا المجال

١. ذُكر النبي آدم عليه السلام كأول شخص في هذه السلسلة من العلماء، واعتُبر الحجج اللاحقون الواحد تلو الآخر ورثة لعلومه، وذلك في ١٤ رواية (انظر: الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ١١٤– ١١٥؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢٢، ح ٢ و ٤ و ٥ وج ١، ص ٢٢٣، ح ٨).

(البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٢٣٤). فوجود مثل هذا العالم يوجب معرفة الناس بالدين وسبل تحقّق الطاعة من جهة (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ٨، ص ١١٤)، ويسهم في هداية الناس إلى الحقّ من جهة أخرى (ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٣٢). ثم إنّ الحاجة إلى معرفة الحلال والحرام ليست إلا جانبًا واحدًا من جوانب حاجة البشر إلى هذا العالم الإلهي فقط (البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٢٣٤). بمقتضى هذه الروايات، جعل الله تعالى هؤلاء العلماء في الأرض لتلبية الاحتياجات الأساسية للبشرية في خصوص معرفة الحلال والحرام، وطريقة العبودية والطاعة، ومسار الهداية، وجميع العلوم التي يحتاجون إليها عمومًا، وهيأ الأرضية المناسبة والفرصة المواتية لاستفادة العباد.

ومن هنا، فإنّ عدم الرجوع إلى الحجج والعلماء الإلهيين، وعدم توسيطهم في هذا الميدان يفضي إلى جهل الناس وضلالهم. وبهذا فالأخبار المذكورة تهدف إلى تعريف الناس بالمصدر المناسب والمسار الصحيح لمعرفة الدين ونيل أحكامه. ومن الطبيعي أنّه كما يمكن تحقّق هذا الأمر عن طريق الحجة الإلهية بصورة مباشرة ومن دون واسطة، كذلك يتسنّى حصوله بواسطة الرواة والأصحاب الموثوقين أيضًا.

٣- الوجه الثالث: الحاجة إلى الحجة لحماية الدين والكتب السماوية من التحريف والتأويل والتفسير الخاطئين

إنّ الحاجة إلى الدين من المتطلبات الأساسية للبشرية، وحمايته من التحريف والابتداع من الحاجات أيضًا؛ ولذا اعتُبرت الحدود الشرعية والدينية غير قابلة للانفكاك عن المفسرين الإلهيين وحجج الله تعالى،[1] وفُوّض التأويل (القمي، ١٤٠٤هـ: ج ٢، ص ٢٦٠؛ العياشي، ١٣٨٠هـ: ج ١، ص ١٦؛ ابن شهرآشوب، ١٣٧٩هـ: ج ٣، ص ٢٦٨) والتفسير الصحيح للكتب السماوية (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٢٠٠؛ القمي، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ١٩٢) إلى الأنبياء والأئمة. وإذا لم يتوفّر المفسِّر الحجة تتعرّض الكتب السماوية للتأويل وفق الأهواء والرغبات النفسية؛ ولذا فإنّ التفسير الصحيح

١. «أبى الله عزّ ذكره أن يُحدث في خلقه شيئًا من الحدود وليس تفسيره في الأرض» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢٤٧، ح ٢).

لمسائل الدين منذ خلق الدنيا- الذي شرع بخلق ليلة القدر- حتى نهايتها ينزل ليلة القدر من كلّ سنة على الحجة الإلهية (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢٥٠). هذه التفاسير مستمَدة من العلم الإلهي الخاصّ، والحجج الإلهيّون يستطيعون بواسطته شرح مسائل الدين وتبيينها بصورة صحيحة، ولهذا العلم الخاصّ من التفاصيل ما عجز عن فهمها وإدراكها شخصيات كبرى نحو ابن عباس أيضًا (المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٧).

اعتُبر الحجج الإلهيون مكلَّفين بمواجهة التحريف أو الزيادة والنقيصة في الدين (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٣٣٢ و ج ١، ص ٤٨٦؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨)، وليس بالضرورة أن يقع التحريف أو الزيادة والنقص في الدين بيد المغرضين والمنافقين؛ بل قد يحصل هذا الأمر بواسطة المؤمنين أحيانًا (المصدر نفسه). ولما كان تعمّد هذا العمل يسبّب إخراج فاعليه من دائرة الإيمان، يستفاد من إطلاق لفظ «المؤمنين» عليهم في الروايات انتفاء شائبة التعمّد. وفي المحصلة يمكن اعتبار هذا الأمر ناجمًا عن عوامل من قبيل السهو أو الإجمال أو فقدان الدليل الكافي في مسألة من مسائل الدين، وقد يتحصل هذا الخلل على أيدي الناس (المصدر نفسه، ؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢٢٨، ح ٢١) أو المسلمين (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٣٣١، وج ١، ص ٤٨٦)، ويمكن أن يُستفاد من نسبتها إلى الناس أو المسلمين في الرواية الإشارة إلى وقوعها من قبل العامة. وبعد وقوع الزيادة أو النقيصة في الدين، يعمل العالم والحجة الإلهية على ردّ الزيادة وإتمام النقيصة (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨)، وإنقاذ المؤمنين والمسلمين من التحيّر في مسائل الدين (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٣٣٢، و ج ١، ص ٤٨٦)، بتمييز الحقّ من الباطل (المصدر نفسه). وهكذا تدلّ الروايات التي أشرنا إليها بما لا يدع مجالًا للشكّ على لزوم وجود حافظ وحارس للدين إزاء مخاطر الانحرافات والبدع، واعتبرت ذلك من دواعي احتياج البشر إلى عالم وحجة إلهية.

وقد تقدّمت الإشارة إلى أنّ المراد من العالم في هذه الروايات هو الحجة الإلهية، وبإطلاقه يشمل الحجة الغائب أيضًا؛ وعليه فإحدى وظائف الحجة الغائب الحيلولة

دون وقوع انحراف في الدين. والنقطة الجديرة بالاهتمام هي في أيّ صورة يستلزم الانحراف الواقع تدخّل الحجة الإلهية؟ وهل إنّ أدنى انحراف وابتعاد عن المسار الصحيح للدين يستدعي وجوب تدخّله وتولّيه التصحيح، أو لا يلزم ذلك إلا عند تعرّض أصل الدين إلى الخطر الجادّ والانحراف؟ والمسألة الأخرى هي هل يستدعي تدخّل الحجة وضعًا اجتماعيًّا خاصًّا أو يجب تدخّله في جميع الظروف والأوضاع؟

يُستفاد من ظاهر الأدلة أنّ الحجة الإلهية غير قادر على تغيير بعض الانحرافات أحيانًا بسبب بعض المقتضيات والمعوقات الاجتماعية الخاصّة، لا الحجة الغائب وحده غير قادر على ذلك، بل الحجة الظاهري كأمير المؤمنين عليه السلام أيضًا وبسبب عدم طاعة الناس له لا يستطيع في بعض الأحيان مواجهة بعض أنواع البدع، وذلك من قبيل أداء صلاة التراويح وأكل الجري والمارماهي والنهي عن المتعتين (المظفر، ١٤٢٢هـ: ج ٦، ص ١٧٤). والنتيجة أنّ منع وقوع البدع وتصحيحها على يدي الحجة متعلِّق بالبدع التي يمكن تغييرها أو التي تهدد أصل الدين وأساسه؛ ولذا فالانحرافات البسيطة التي لا تضرّ بأصل الدين، ويكون العلماء الأعلام قادرين على تبيينها والحدّ منها، لا تستوجب تدخّل الحجة الإلهية.

ولا بد من أن نعلم أنّ عدم الاطلاع على كيفية تصرف الحجة الغائب مقابل الانحرافات وآلية تصحيحه للبدع لا يتنافى مع أصل ثبوت هذا الأمر؛ لأنّ وظائفه وشؤونه الأخرى في عصر الغيبة، ومنها هداية العباد، طُرحت بشكل إجمالي،[1] من دون شرح لتفاصيلها وكيفية القيام بها.

٤- الوجه الرابع: الحاجة إلى الحجّة لقبول الطاعات

ذكر الباري تعالى أنّ الهدف الأساس من خلق الإنسان هو العبادة وبلوغ مرتبة القرب الإلهي (الذاريات: ٥٦)، وتحقق هذا الهدف الرئيس كسائر الأهداف الأخرى يتطلب شروطًا ولوازم بيّنها أولياء الدين.[2] أحد أهمّ الشروط لهذا الأمر وهو ما جرى تأكيده

١. «وإنّك لا تُخلي أرضك من حجة لك على خلقك، ظاهر ليس بالمطاع، أو خائف مغمور؛ كيلا تبطل حججك ولا يضلّ أولياؤك بعد إذ هديتهم» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٣٣٥، ح ٣).

٢. إشارة إلى قول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في حجة الوداع: «ما من شيء يقرّبكم من الجنة ويباعدكم من النار إلا وقد

الإيمان بولي وحجة إلهية؛ ولذا ورد أنّ الإيمان بولاية الولي الإلهي أفضل من كثير من العبادات كالصلاة والزكاة والحج والصوم (البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٢٨٦؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ٢، ص ١٨، و ج ٢، ص ٢١، ح ٨؛ الصدوق، ١٣٦٢ هـ.ش.: ج ١، ص ٢٧٨؛ العياشي، ١٣٨٠ هـ: ج ١، ص ١٩١؛ المغربي، ١٣٨٥ هـ: ج ١، ص ٢). وعلى هذا الأساس، أفرد بعض العلماء كالعلامة المجلسي في مصنّفاتهم بابًا لهذا الموضوع تحت عنوان «لا تُقبل الأعمال إلا بالولاية» (المجلسي، ١٤٠٣ هـ: ج ٢٧، ص ١٦٦). وورد في بعض الروايات أنّ عدم الإيمان بالحجة الإلهية موجبٌ لبطلان جميع العبادات، بل ومستلزمٌ للغضب الإلهي (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٣٧٥؛ البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٩٢؛ ابن عقدة، ١٤٢٤ هـ: ص ١٤٨؛ النعماني، ١٣٩٧هـ: ص ١٢٨). بل أكثر من ذلك عدّت عبادة النواصب والمنكرين للولي والحجة الإلهية مساوية للزنا (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ٨، ص ١٦٠). وقد أدّى تكرار هذا الأمر في كلام الأئمة إلى تحوله إلى عقيدة راسخة بين أصحابهم ومواليهم. ولهذا السبب، ذكر مؤمن الطاق في مناظرته لزيد الشهيد والتي حظيت بتأييد الإمام الصادق عليه السلام أنّ التخلّف عن حجة الله يستلزم بطلان العمل ويوجب العقوبة الإلهية.[1] على أنّ الاستدلال بهذه الطريقة يثبت مدى وضوح هذه المسألة لدى الأصحاب.

صحيحٌ أنّ أغلب هذه الطائفة من الروايات ناظرة إلى ولاية أهل البيت عليهم السلام وتأثير ذلك على قبول الطاعات (البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٩٠؛ الكوفي، ١٤١٠ هـ: ص ٧٤، ح ٤٧؛ الخزاز، ١٤٠١ هـ: ص ١٥٢- ١٥٣؛ الصدوق، ١٣٨٧هـ: ج ١، ص ٥٨، ؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢٥٢؛ الجوهري، لا تاريخ: ص ١١؛ ابن شاذان، ١٤٠٧هـ: ص ٣٩؛ المجلسي، ١٤٠٣ه: ج ٢٧، ص ١٦٦)، بيد أنّ هذا لا يعني عدم جريان هذه القاعدة على الأنبياء والحجج الإلهيين السابقين أيضًا، والشاهد على ذلك أنّ أدنى شك في

أمرتكم به، وما من شيء يقرّبكم من النار ويباعدكم من الجنة إلا وقد نهيتكم عنه» (انظر: عدّة محدّثين، ١٣٦٣هـ.ش.: ص ٢٣؛ البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٢٧٨؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ٢، ص ٧٤.

١. «... فإن كان لله في الأرض حجة فالمتخلّف عنك ناج والخارج معك هالك، وإن لا تكن لله حجة في الأرض فالمتخلّف عنك والخارج معك سواء» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٤).

قلب المؤمن من بني إسرائيل تجاه رسالة النبي عيسى عليه السلام كان يوجب عدم قبول عبادته (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٤٠٠؛ المفيد، ١٤١٣هـ: ص ٣)؛ وبهذا كان القانون العام في جميع المراحل هو:

«إنّ من دان الله بعبادةٍ يجهد فيها نفسه بلا إمام عادل من الله، فإنّ سعيه غير مقبول» (البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٩٢- ٩٣).

وقد جرى التأكيد في تتمة هذه الرواية على سريان هذه القاعدة على أمة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أيضًا. ولا يخفى أنّ المراد من الإمام في هذه العبارة هو معناه اللغوي، أي مطلق الإمام الذي يُقتدى به ويصدق على كلّ حجة من الحجج الإلهية. وقد عُبّر عن النبي آدم عليه السلام في بعض الروايات بعبارة: «إمام يُهتدى به إلى الله، وهو حجّة الله على عباده» (المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٢؛ الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٨٥؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٩)، وهذا بدوره يعدّ شاهدًا على هذا المدّعى.

كما أنّ المرحوم البرقي فهم من هذه العبارة المعنى اللغوي للإمام واستفاد ضرورة وجود إمام إلهي. ومن هنا، وبعد الإتيان ببابٍ تحت عنوان «عقاب من لم يعرف إمامه» مباشرة، جاء ببابٍ آخر حمل عنوان «عقاب من اتّخذ إمامًا من الله إمام جور» (البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ٩٣). فالمقابلة بين إمام الحقّ وإمام الجور تفيد أنّه فهم من لفظ «الإمام» المعنى العام للكلمة. وعليه، لا يراد من الإمام في هذه الروايات المعنى الاصطلاحي والخاصّ، أي المقام المعطى للنبي إبراهيم عليه السلام بعد العبودية والنبوة والرسالة والخلّة، وإنّما هو مستعمل بالمعنى اللغوي.

والنتيجة هي أنّ لزوم الإيمان بحجة في كلّ زمن كان سنّة حتمية ومؤثرة في قبول طاعات المؤمنين على مرّ التاريخ، وفقدانها يوجب بطلان الأعمال. وهذا الأمر يكشف عن بُعد آخر من أبعاد حاجة البشر إلى حجة إلهية، وهو ما تجلى في جملة من الروايات.

٥- الوجه الخامس: الحاجة إلى الحجّة لرفع الاختلاف بين البشر

الإنسان موجودٌ مدنيٌّ بالطبع، بمعنى أنّه يميل إلى الحياة الاجتماعية والاختلاط

بالناس، فلا مناص له من التعايش مع الآخرين ومعاشرتهم لتسيير أمور دينه ودنياه (المازندراني، ١٣٨٢هـ: ج ١، ص ١٩٤). ولا تخلو هذه المعاشرة وهذا التعايش من النزاع والصراع والتعدّي على حقوق الآخرين؛ بسبب الغرائز والرغبات والأهواء النفسية، نحو الشهوة، وحبّ المال، والنزوع إلى الظلم والاعتداء، والطمع الشديد، والتعصب الديني والمذهبي. ومن ضمن احتياجات الإنسان، تعيين مرجع يرجع إليه عند بروز الطغيان والرغبات النفسية- الدينية ونشوب صراع مع الآخرين لحلّ مشاكله عن طريقه، وهذا المرجع هو ما عبّر عنه الأئمة عليهم السلام في أحاديثهم بالحجة الإلهية (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٦٩). ومن مواصفات الحجة الإلهية، يمكن الإشارة إلى أنّه الناطق والقيّم والمتولي الرسمي للكتب السماوية (المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٦).

ذُكرت ضرورة وجود مرجع إلهي في عدد من الروايات الواردة في كتاب «الكافي» الشريف، وسنشير أدناه إلى جملة منها:

٥-١- لزوم وجود رافع للاختلاف في العالم

لقد كانت الحاجة إلى حجة إلهية وحاكم إلهي في المنازعات الدائرة بين البشر عقيدة مسلّمة بين أصحاب الأئمة عليهم السلام؛ ولذا كانوا يسعون إلى تبيين هذه العقيدة إلى الآخرين بشتى الوسائل والسبل، ومنها الاستعانة بأمثلة من عالم التكوين. على سبيل المثال، دخل هشام بن الحكم في مناظرة مع عمرو بن عبيد، مؤكدًا له أنّ وجود حكَم لجوارح الإنسان يفيد وجود حاكم في عالم التشريع أيضًا، فعن طريق إثبات حاجة الأعضاء والجوارح إلى القلب لإزالة حيرتها وشكّها وحلّ النزاع بينها، أثبت بطريق الأولوية لزوم وجود حاكم إلهي بين الناس لرفع حيرتهم واختلافهم، ومن ثم حاجة البشر إلى وجود حجة إلهية.[١] ولقد كشف هذا الاستدلال الذي حظي بتأييد الإمام وثنائه بوضوح عن حاجة البشر إلى وجود حجة إلهية.

١. مقتبس من مناظرة هشام بن الحكم لعمرو بن عبيد التي قصّها على الإمام الصادق عليه السلام بأمر منه (المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٠؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١/ ٢٠٨، ح ٢٣؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٩٤؛ علم الهدى، ١٩٩٨م.: ج ١، ص ١٧٦؛ ابن شهرآشوب، ١٣٧٩هـ: ج ١، ص ٢٤٦.

كذلك لما طلب زيد الشهيد من مؤمن الطاق نصرته في ثورته، جاء مؤمن الطاق باستدلال حظي بإعجاب الإمام الصادق عليه السلام، ذكر فيه أنّ الكون مع الحجة الإلهية هو المعيار الأساس وفصل الخطاب لمعرفة الحقّ من الباطل في النزاعات والخلافات، وعن طريقه يمكن إنهاء الصراعات والسجالات (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٤). وفي مناظرة جرت بين هشام بن الحكم ورجل شامي بمحضر الإمام الصادق عليه السلام، ذُكر أنّ من ألطاف الله تعالى على البشر وجود حجج إلهيين يُعتبرون محورًا لجمع الكلمة ومنع التشتت والاختلاف بين الناس، وأشير في هذا الكلام الذي أمضاه الإمام الصادق عليه السلام إلى لزوم وجود رافع للاختلاف (المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٢)، كما اعتُبر لزوم استخلاف حجة مبيّن لما تختلف فيه الأمة عهدًا مأخوذًا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم (القمي، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ١٩٤). والأمر الآخر هو تخصيص باب في «بصائر الدرجات» (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ١٩٣) لموضوع كون الأئمة فصل الخطاب لحلّ الخلافات والنزاعات بين الناس، كما أشير إلى هذه الخصوصية في روايات أخرى كثيرة (الهلالي، ١٤٠٥هـ: ج ٢، ص ٧١٣؛ البرقي، ١٣٧١هـ: ج ١، ص ١٩٩؛ الكوفي، ١٤١٠هـ: ص ١٤٥ و ١٧٨ و ٣٩٦؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٩٧ و ج ١، ص ١٩٨؛ ابن عقدة، ١٤٢٤ هـ: ص ١٦٦؛ الخزاز، ١٤٠١هـ: ص ٢٥٨؛ الصدوق، ١٤١٣هـ: ج ٢، ص ٦١٢؛ الصدوق ١٣٦٢ هـ.ش.: ج ٢، ص ٤١٥ و ٦٤٣ و ٦٤٤؛ الصدوق، ١٣٨٧هـ: ج ٢، ص ٢٠٧ و ٢٢٨ و ٢٧٤؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ١، ص ٢٦٣؛ المفيد، ١٤١٤ هـ: ص ٢٢٢ و ٢٨٣ و ٣٠٥؛ الطوسي، ١٤١٤هـ: ص ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٦٢٦؛ العياشي، ١٣٨٠ هـ: ج ١، ص ١٦). وهذا الكمّ الكبير من الروايات يدلّ على حاجة البشر إلى الحجة الإلهية الرافعة للاختلاف.

قد يتبادر إلى الأذهان سؤال مفاده: إن كان الله تعالى قد جعل رفع الاختلاف بين البشر بيد حجته حصرًا، فلماذا كان الناس في بعض المراحل التاريخية غير قادرين على الوصول إلى الحجج الإلهيين؟ ألا يعدّ هذا الأمر نقضًا للغرض وتشكيكًا في أصل الحاجة إلى الحجة الرافع للاختلاف؟

يمكن القول في مقام الإجابة عن هذا السؤال: إنّ وجود الحجة الإلهية بين الناس وإمكان الاستفادة منه بحاجة إلى توفير بعض الأسباب والعوامل ورفع بعض المعوقات

والموانع، فالحياة في ظلّ الخوف والتضييق ولزوم مراعاة التقية- التي ستستمر حتى ظهور إمام العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف -(الأسترآبادي، ١٤٠٩هـ: ص ٥٢٦) تشكل أكبر المعوقات أمام تطبيق أهداف الحجج الإلهيين، ومنها رفع الاختلاف بين أفراد البشر.

قد يبلغ التهديد والرعب والتقية في المجتمع حدًّا يجعل الحجة الحاضر والظاهر غير قادر على حلّ الاختلافات بين الناس؛ بل قد يضطرّ إلى إثارة الخلاف بينهم في سبيل الحفاظ على نفسه وأتباعه (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٣٨٦، و ج ١، ص ٣٨٥؛ الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢٥٦؛ المفيد، ١٤١٤ هـ: ص ٣٣٠). ومثل هذه الظروف- فضلًا عن منعها تحقق أهداف الحجة الإلهية- تجبره أحيانًا على الاختفاء عن أعين الناس إلى أمد معين من أجل تعريفهم بقيمته الوجودية. ومن هنا، فأحد أهمّ الشروط لقيام الحجة الإلهية برفع الاختلاف بين أبناء البشر هو توفر مجتمع آمن ومستقرٍّ وخالٍ من الرعب والتقية من حكام الجور. ففي هذه الحالة فقط يتسنّى للحجة الإلهية الاضطلاع بهذا الأمر المهم، ويكون قادرًا على بيان الحقّ ورفع الاختلاف والنزاع بين الناس بمنتهى الحرية.

في عصر ظهور الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف وتأسيس دولته العالمية، ومع زوال أجواء التقية، وعدم وجود بيعة للحكام والظالمين في عنقه، يتجلى مظهر حقيقي لرفع الاختلافات بين الناس على يدي الحجة الإلهية؛ فأوصاف من قبيل «يصلح به ذات البين» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٣١٤؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٧٨؛ الصدوق، ١٣٨٧هـ: ج ١، ص ٢٤)، «يلمّ به الشّعَث» (المصادر نفسها)، «يبيّن للناس ما يختلفون فيه» (المصادر نفسها)، «يجمع به الكلم» (العاملي، لا تاريخ، بن مكي، ص ٢٠٩؛ الكفعمي،١٤١٨هـ: ص ٢٨٦؛ الكفعمي، ١٤١١هـ: ص ٤٩٨)، كلّها تدلّ بما لا يدع مجالًا للشك على وقوع هذا الأمر في دولته. وبهذا يمكن القول: إنّ هذا وجه الحاجة إلى الحجّة والاضطرار إليه في الأوقات الاعتيادية قاعدة عامة وقابلة للتطبيق؛ لكن شرط توفّر الأرضية والمقومات المناسبة لذلك، والمعوقات التي أوجدها الناس توجب عدم الانتفاع بالحجج في مجال هذه الخصوصية المهمة.

٥-٢- لزوم وجود حجة ناطق

تطرقت الروايات والنصوص الدينية بصراحة إلى لزوم وجود حجة رافع للاختلاف بين البشر، لكنّ هذه النصوص أكدت على أنّ هذا الحجة ليس الكتاب السماوي ولا التراث المكتوب للأنبياء (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١،ص ١٦٩، و ج ١، ص ٢٤٦؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٩٢)، والدليل على ذلك أنّ الكتب السماوية- فضلًا عن إمكان أن يطالها التحريف اللفظي أو المعنوي- عاجزة عن شرح المسائل الدقيقة وحلّ الاختلافات فيها لأنّها صامتة. وعلى هذا الأساس، فالكتب السماوية ليست حجة رافعة للاختلاف، بل بما أنّها صامتة يمكن أن تشكل ذريعة لفرض معاني مختلفة ومطابقة لرغبات المنحرفين ومآربهم.[١] ومن هذا المنطلق، جرى التأكيد في آيات القرآن الكريم على لزوم وجود مبيّن إلهي بجانب الكتاب،[٢] كما أُحجم في كلام الأئمة عليهم السلام عن الاحتجاج بالكتاب في النزاعات الفكرية والاختلافات والعقائدية، وذُكر أنّ من اللازم الرجوع إلى كلام المبيّن له والقيّم عليه، أي الحجة الناطق (المعتزلي، ١٤٠٤هـ: ج ١٨، ص ٧١- ٧٢). وبهذا يمكن القول: إنّ الكتب السماوية لا تكفي للاحتجاج بها دون ضمّ بيان الحجة الناطق.

وفي الحقيقة، الحجة حسب الروايات هو، من جهةٍ، الشخص الإلهي الناطق القيّم على الكتاب السماوي، والمتولي له، والعارف به كلّه، الذي يأمر وينهى اعتمادًا عليه (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٦٩، و ج ١، ص ٢٤٦). ومن جهة أخرى، القادر على حلّ المعضلات التي ليس لها حكم في ظاهر الكتاب والسنّة والإجماع (انظر: المجلسي، ١٤٠٤هـ: ج ٣، ص ٧٠)، وهي مفوّضة إليه من الله تعالى.[٣] وعلى

١. أشار أمير المؤمنين عليه السلام إلى هذا المعنى في كلامه لابن عباس لما بعثه للاحتجاج على الخوارج، فقال: «لا تخاصمهم بالقرآن؛ فإنّ القرآن حمّال ذو وجوه تقول ويقولون» (المعتزلي، ١٤٠٤هـ: ج ١٨، ٧١).

٢. ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (النساء: ٥٩)؛ ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤)؛ ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (النحل: ٦٤).

٣. «... قد عرضت لبعض أهل الأرض مصيبة، ما هي في السنّة والحكم الذي ليس فيه اختلاف، وليست في القرآن، أبى الله لعلمه بتلك الفتنة أن تظهر في الأرض، وليس في حكمه رادّ لها ومفرّج عن أهلها» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢٤٦).

هـذا الأسـاس، يمكـن القـول: مـن الوجـوه الأخـرى للاضطـرار إلى الحجـة هـو أنّ جميـع الخلـق في جميـع الأزمـان والعصـور بحاجـة إلـى وجـود حجـة رافـع للاختـلاف وناطـق، وهـو المتولـي والقيّـم على الكتـب السـماوية. فما بيّنّـاه آنفًا بُعد آخـر مـن أبعاد الحاجة إلـى الحجـة الإلهيـة واضطـرار البشـر إليه.

٦- الوجه السادس: ضرورة وجود الحجة للتأسي به

يحتـاج الإنسـان في مسـيرة تعاليه وتسـاميه في أيّ مجـال من المجالاتإلى قدوة وأسـوة يعينـه فـي مراحـل الحيـاة المختلفـة ليبلـغ الكمـال، ولمـا كان الديـن يشـكل أحـد جوانـب حياة البشـرية فهو غير مسـتثنى من هذه القاعدة؛ ولذا شـددت بعض الآيات (الممتحنـة: ٤؛ الأحـزاب: ٢١) والروايـات (الطبرسـي ف.، ١٣٩٠هـ: ص ٢٣٩؛ الديلمـي، ١٤١٢هـ: ج ٢، ص ٣٣٤) على لـزوم اقتداء المؤمنين بالأنبياء. وتبلغ هذه المسـألة من الأهميـة مـا جعـل الأئمـة المعصومين عليهم السلام يعتبـرون أنفسـهم ملزميـن بالتأسـي برسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الكلينـي، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢٧٠) وسـائر الأنبيـاء (الطبرسـي أ.،١٤٠٣هـ: ج ١، ص ١٨٩). وهـذا الأمـر في حدّ ذاته يعـدّ تأكيدًا مضاعفًا على لزوم وجود أسـوة للناس، ولتلبيـة هذه الحاجـة ينبغي إعداد تمهيـدات في هذا الخصوص، مـن أهمها وأكثرها تأثيـرًا مرافقـة الحجـة الإلهيـة للنـاس مـن أجـل تعليمهـم سـيرة الحيـاة والعبوديـة. ومن ناحيـة أخـرى، وجود هذه الأسـوة يغلـق الباب أمام جميع أشـكال الاحتجـاج والاعتذار مـن العبـاد لله تعالـى على سـلوكهم طريـق الانحـراف والزيـغ والجهـل بمسـائل الديـن (الكلينـي، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٨٠). وقد أكـدت طائفة من الروايات على هذا الوجه من وجوه الاضطرار إلـى الحجة، ونشـير أدنـاه إلى نحويـن منها:

٦-١- لزوم وجود أسوة إلهية حتى بين شخصين

إنّه لمن العجيب التأكيد على لزوم وجود أسـوة إلهية في أوسـاط الناس حتى في أكثر الظـروف والحـالات خصوصيةً. وقد اشـتمل كتابا «الكافي» و «بصائـر الدرجات» على بابٍ تحت عنوان «أنّه لو لم يبقَ في الأرض إلا رجلان لكان أحدهما الحجّة» (المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٩؛ وانظر: الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٨٧)، شـددت الروايات الواردة

فيه على لزوم وجود حجة إلهية لا بين الأعداد الغفيرة من الخلق فقط؛ بل حتى على فرض بقاء شخصين فقط على سطح الأرض (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٨٠؛ الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٨٧؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٣٠؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٩٦). وقد نُقل هذا المعنى في روايات متواترة بألفاظ متشابهة، غاية الأمر أنّ الاختلاف بينها يكمن في إشارة بعضها إلى أنّ أحد الشخصين الباقيين هو الإمام (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٨٠؛ الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٨٧). النقطة المهمة والطريفة في هذه الروايات هي أنّها عبّرت عن وجه الاضطرار بالقول:

«لئلّا يحتجّ أحد على الله عزّ وجلّ أنّه تركه بغير حجّة لله عليه» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٨٠؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٣٠؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٩٦).

ظاهر هذا التعبير يفيد أنّ نتيجة عدم نصب حجة إلهية ناجمة عن احتجاج العباد على الله تعالى؛ لكنّه في حقيقة الأمر يستبطن ضرورة وجود أسوة من الله، وهو عبارة عن شخص يرسم المسار الصحيح لحياة البشر من خلال أقواله وأفعاله وتقريراته، وبذلك يُتمّ عليهم الحجة، وتستمر هذه الضرورة حتى آخر شخص على وجه الأرض؛ ولهذا السبب يكون الحجة والأسوة الإلهية آخر شخص يموت ويرحل عن هذه الدنيا (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٨٠؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ٣؛ النعماني، ١٣٩٧هـ: ص ١٤٠؛ الصدوق، ١٣٨٥ش: ج ١، ص ١٩٦). ثم إنّ بعض الروايات طرحت ضرورة وجود أسوة إلهية في سياق الحاجة إلى وجود من يدعو الناس إلى الله تعالى (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٨؛ الطبري الآملي، ١٤١٣هـ: ص ٤٣٤). ومن الواضح أنّ الشخص الداعي إلى الله لا يمكنه إتمام الدعوة بشكل صحيح وكامل إلا بطريقين: القولي والفعلي؛ ولذا فإنّ الداعي إلى الله هو الأسوة الحسنة الذي يدعو الناس بأقواله وأفعاله إلى التأسي والاحتذاء به.

إنّ بيان الحاجة إلى الحجة والأسوة الإلهية في سياق التمثيل بالفرد النادر- وجود الحجة حتى بين شخصين- فضلًا عن أنّه ينبئ عن الإرادة الحتمية لوجود أسوة في جميع الأحوال، يكشف عن شدّة اضطرار البشر في هذا المجال أيضًا. وبعبارة أخرى

يمكن القول: اختيار هذا النحو من البيان يعبّر عن ذروة الضرورة إلى حجة وأسوة إلهية للناس في جميع الأحوال.

قد يتراءى أنّ التأسي بالحجة لا يتحقق إلا في حال وجوده الحسّي والظاهري بين الناس والاستفادة من أقواله وأفعاله، بمعنى أنّ عدم وجود الحجة في برهة زمنية خاصّة يبطل أصل التأسي، وفي النتيجة التشكيك بالضرورة المذكورة.

يمكن القول ردًّا على هذا الإشكال: لا يقتصر تحقق هذا الأمر على الوجود الحسّي والظاهري للحجة فحسب، بل يمكن تلبية الحاجة إلى الأسوة الإلهية- علاوة على ما ذُكر- عن طريق الآثار المنقولة والأقوال المكتوبة الواصلة منه أيضًا. والشاهد على هذا المدّعى هو تأسي الأئمة الميامين عليهم السلام بنبي الإسلام صلى الله عليه وآله وسلم (الطبرسي أ.، ١٤٠٣هـ: ج ١، ص ١٩٠)، وبسائر الأنبياء الإلهيين أيضًا (المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٩)، وبالسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام. ومن الجلي أنّ هذا التأسي لم يكن قائمًا على أساس الحسّ والشهود، وإنّما تحقق عن طريق التراث المكتوب والمنقول عنهم.[1] من ناحية أخرى، جرى الحديث في هذه الروايات عن أصل الضرورة واضطرار الخلق إلى وجود أسوة إلهية فقط، ولم تُجعل هذه الضرورة محصورة بالوجود الحسّي والظاهري. وبعبارة أخرى: صحيح أنّ الأصل في وجود الحجة والأسوة الإلهية بحسب ظاهر الروايات هو الوجود بالشكل المحسوس والظاهري؛ لكنّ استمرار وجوده الحسّي والظاهري مشروط بعدم إيجاد البشر مانعًا أمام ذلك، وعدم التسبّب بالحرمان منه. ومن أهمّ الموانع والمعوقات، الجحود بالحجج الظاهرية والقضاء عليهم الواحد تلو الآخر، بحيث تُعرَّض حياتهم إلى الخطر. ففي مثل هذه الحالة، تُسلب نعمة حضور الحجة، ولا يتسنّى التأسي إلا عن طريق الروايات والآثار المكتوبة.

٦-٢- معيّة الأسوة للناس في عالم الدنيا

أشير في طائفة أخرى من الروايات إلى ضرورة وجود أسوة إلهية مع البشر، وبحسب

١. ورد في بعض الروايات أنّ الإمام زين العابدين عليه السلام كان يقرأ صحيفة أمير المؤمنين علي عليه السلام للتأسي بعبادته (انظر: الحلي، ١٤١١هـ: ص ١٨٨).

هذه الأخبار تكون الحجة الإلهية مع الخلق.[1] فعدم بقاء الأرض بغير حجة على الخلق (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٩)، يدلّ بوضوح على مرافقة الحجة للناس، كما أنّ إتمامه الحجة على الناس (المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٤٠) - الذي كان محطّ تأكيد الروايات- لا يتأتى إلا عن طريق المرافقة المستمرة والملازمة الدائمة. ولا معنى صحيحًا للأمور المذكورة في هذه العبارات إلا بتمكين البشر من أسوة صحيحة بالأفعال والأقوال، ومن ثم تلبية حاجتهم إلى أسوة إلهية من أجل تعلم الأحكام والأخلاق ومنهج الحياة.

النقطة الجديرة بالاهتمام هي أنّ وجود «ال» المفيدة للجنس في عبارات بعض الروايات- «مع الخلق»- يفيد أنّ معيّة هذه الأسوة الإلهية شاملة للبشر جميعًا؛ لكنّ السؤال المطروح هنا هو: بأيّ شكل يمكن للحجة الإلهية مرافقة الخلق جميعًا؟ فعلى سبيل المثال، كيف يمكن تحقق المعيّة المذكورة في عصرنا الحالي؟

على الرغم من عدم بيان كيفية تحقق هذا الأمر بصورة تفصيلية؛ لكن- وكما ذكرنا- إن كان حضور الأسوة ومعيّتها للخلق غير محدودة بالحضور الحسّي والظاهري، وكانت شاملة للروايات والأخبار الواردة بخصوص السيرة أيضًا، تكون هذه المعية معقولة وقابلة للتحقق. يضاف إلى ذلك أنّ سنّة المعصومين عليهم السلام غالبًا ما تسوق صوب التأسي بالحجة الإلهية غير الموجودة، ولا دخل فيها للوجود الحسّي؛ ولذا كما أنّ الحجة الإلهية رافقت المؤمنين بواسطة الروايات والسنّة المكتوبة والمنقولة، فعلى هذا المنوال تكون بمعيّة البشر أجمع، وتجعل الأسوة الإلهية في متناول أيديهم.

حاصل هذه الطائفة من الروايات أنّ أحد وجوه الاضطرار إلى الحجج الإلهيين في كلام الأئمة المعصومين عليهم السلام هي ضرورة وجود أسوة إلهية للناس في أمور الدين. وعلى هذا الأساس، فالخلق بحاجة إلى أسوة إلهية لنيل الهداية وإحراز السعادة.

---

١. قال أبو عبد الله عليه السلام: «الحجة قبل الخلق ومع الخلق وبعد الخلق» (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ١٧٧، ح ٤؛ الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ص ٢٢١، ح ٥؛ الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٤٨٧، ح ١؛ ابن بابويه، ١٤٠٤هـ: ص ١٣٥، ح ١٤٩؛ المفيد، ١٤١٤ هـ: ص ٣: بصورة مرسلة وبدون عبارة «بعد الخلق»).

تتمة

ذُكرت في مجموع الروايات التي أشير إليها وجوه الاضطرار إلى الحجة الإلهية وحاجة البشر إلى ذلك، بيد أنّ هذا لا يعني تلبية الحجة الإلهية للاحتياجات المذكورة على كلّ حال. وبعبارة أخرى: الوجوه المذكورة- باستثناء وجه ضرورة وجود حجة لبقاء الأرض والتي تعدّ ضرورة تكوينية- تدلّ على اضطرار البشر إلى وجود الحجة، لكنّها لا تمثل إلزامًا للحجة الإلهية؛ لأنّ تحقق كلّ واحد من هذه الموارد تابع للمواقف والظروف المناسبة، ومرهون بتقدير الحجة الإلهية في أداء الأمر أو عدم أدائه. ويمكن القول: إنّ هذه الوجوه- في الوقت الذي تكشف عن اضطرار البشر وحاجتهم إلى الحجة- تعدّ من صلاحيات الحجج الإلهيين وشؤونهم، والمراد من الشأن منح صلاحية للحجة الإلهية في أداء الفعل أو تركه بمقتضى تقديره للأمور وتقييمه للظروف والمواقف القائمة.[1] فعلى سبيل المثال، على الرغم من أنّ معرفة أحكام الدين من وجوه الاضطرار والحاجة إلى الحجة، مع ذلك لا تعدّ الإجابة عن أسئلة الناس تكليفًا ملقًى على عاتق الحجة الإلهية. في هذا السياق، أفرد المرحوم الصفار بابًا يحتوي على ١٣ رواية تحت عنوان «في أئمة آل محمد عليهم السلام أنّهم أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم، والأمر إليهم إن شاءوا أجابوا وإن شاءوا لم يجيبوا» (الصفار، ١٤٠٤هـ: ج ١، ص ٣٨). وكذلك هناك روايات مشابهة في «الكافي» دالّة على أنّ الردّ على أسئلة الناس ليس تكليفًا حتميًّا على الأئمة، فإن شاؤوا أجابوا وإن لم يشاؤوا امتنعوا (الكليني، ١٤٠٦هـ: ج ١، ص ٢١٠).

يمكن اعتبار عدم إلزام الحجج الإلهيين بهذا الأمر ناشئًا من أوضاع التضييق والتقية، وعدم قدرة السائل على إدراك الجواب، وأمور من هذا القبيل. كما أنّ بعض هذه الشؤون ليست بحاجة إلى حضور مباشر للحجة الإلهية، فيمكن تفويضها من قبله إلى جهات وأشخاص آخرين لتُنجز عن طريقهم، فمثلًا عدم تمكن الساكنين في مناطق نائية ومن بعدت عليهم الشقّة من الوصول إلى الحجة الإلهية للسؤال عن

١. هذا التعريف مأخوذ من مجموع الروايات التي أكدت على عدم إلزام الأئمة المعصومين عليهم السلام ببيان بعض المسائل كمسائل الحلال والحرام.

الحلال والحرام، دفعه إلى تكليف بعض الثقات كزكريا بن آدم للقيام بهذه المهمة وتلبية حاجة هؤلاء (المفيد، ١٤١٤ هـ: ص ٨٧). إنّ تحقق هذا الشأن في عصر الحضور على يد ثلّة من الأصحاب يدلّ على إمكان تفويض شؤون من قبيل بيان الحلال والحرام ورفع الاختلاف- وكلّ ما ينضوي تحت عنوان «الحوادث الواقعة»- في عصر الغيبة إلى رواة الأحاديث والفقهاء الواجدين للشرائط (الصدوق، ١٣٩٥ هـ: ج ٢، ص ٤٨٤؛ الطبرسي ف.، ١٣٩٠هـ: ص ٤٥٢؛ الطبرسي أ.، ١٤٠٣هـ: ج ٢، ص ٤٧٠). كما أنّ التأسي من الشؤون القابلة للتحقق حتى عند غياب الحجة الإلهية الظاهرة أيضًا، وذلك عن طريق الروايات والأخبار الكاشفة عن سيرته وسنّته؛ وعليه فالموانع التي عرقلت السير في طريق تحقيق هذه الضرورات واحتياج البشر إلى الحجة الإلهية أوجبت طرح أساليب بديلة وغير مباشرة.

النتيجة

إنّ أهمية موضوع الاضطرار إلى الحجة الإلهية ولزوم النهوض بالمستوى المعرفي لدى الناس في هذا الخصوص، كان يستدعي من الأئمة عليهم السلام المبادرة إلى بيان الأبعاد والجهات المختلفة لهذا الاضطرار إلى المخاطبين، ولفت أنظارهم إلى هذه القضية؛ ولذا جرى التأكيد على هذا الموضوع في كلامهم بطرق وأساليب مختلفة ومن زوايا متعددة، وتمّ بيانه بشكل منسجم وإيضاحه بصورة منتظمة. كانت حصيلة التحري والتتبع لهذا الموضوع في كلام الأئمة الميامين عليهم السلام ستّة وجوه، تناول كلّ واحد منها بيان هذا الاضطرار من منظور خاصّ، وهذه الوجوه هي:

١. ضرورة وجود حجة لبقاء الأرض.
٢. ضرورة وجود حجة لبيان الأحكام.
٣. ضرورة حجة لصيانة الدين والكتب السماوية من التحريف والتأويل والتفسير.
٤. ضرورة وجود حجة لقبول الطاعات.
٥. ضرورة وجود حجة لرفع الاختلاف بين البشر.
٦. ضرورة وجود حجة لإمكان التأسي.

وقد خلصت دراسة كلّ واحد من هذه الوجوه إلى بيان نقاط أخرى، هي:

الأولى: إنّ سيخان الأرض وفنائها بخلوّها من الحجة الإلهية لا ينتقض بعروج النبي عيسى عليه السلام أو معراج النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم؛ وذلك لوجود وصي لكلّ منهما- وهو الحجة الإلهية- مستخلف في الأرض، نظير الفترة بين الرسل والأنبياء.

الثانية: إنّ الروايات المؤكدة على ضرورة وجود حجة لبيان أصول الدين وفروعه والحلال والحرام لا تعني لزوم سهولة التوصل إليه بصورة مباشرة وتلقي التعليم منه من دون واسطة، بل الروايات المذكورة بصدد بيان المسار الصحيح لكسب المعارف، وإن حصل هذا الأمر بواسطة الثقات من الرواة والأصحاب؛ ولهذا السبب قُبل نقل الثقات من رواة أحاديث أهل البيت عليهم السلام.

الثالثة: لا يلزم من كون الحجج الإلهيين أسوةً للخلق وجودُهم الحسّي والظاهري؛ فعلى الرغم من عدم وجود النبي وأمير المؤمنين (صلوات الله عليهما) بين الأئمة الميامين عليهم السلام، كانوا يتأسّون بهم من خلال الرجوع إلى تراثهم المكتوب والمنقول.

الرابعة: إنّ جميع وجوه الاضطرار إلى الحجة- عدا وجه ضرورة وجوده لبقاء الأرض والتي تعدّ ضرورة تكوينية- تعدّ شأنًا من شؤونه ووظيفة من ووظائفه غير الإلزامية، بمعنى أنّ بمقدور الحجة الإلهية اختيار سبل أخرى لتلبية احتياجات البشر متناسبة مع المواقف والظروف المختلفة.

الخامسة: تفيد الشواهد والقرائن المستفادة من الروايات أنّ المراد من لفظ «الإمام» في روايات الاضطرار إلى الحجة الإلهية معناه اللغوي، أي مطلق الإمام الإلهي الذي يُقتدى به وتكون النسبة بينه وبين الحجة التساوي؛ ولذا قام كبار الفقهاء والمشايخ كالبرقي والكليني والصفار والمجلسي بجمع هذه الروايات مع روايات الاضطرار إلى الحجة الإلهية. وعلى هذا الأساس، فهذا المعنى للإمام مغاير لمعناه الاصطلاحي والخاصّ، أي المقام المعطى للنبي إبراهيم عليه السلام- وبعض أبنائه، يعني أئمة أهل البيت عليهم السلام- حصرًا بعد اجتياز مراتب ومقامات كالعبودية والنبوة والرسالة والخلّة. ومن الواضح أنّ الإمام بهذا المعنى أخصّ من الحجة مطلقًا.

السادسة: كان العثور على ستّة أوجه لإثبات الاضطرار إلى الحجة الإلهية قبل البحث التفصيلي للروايات أمرًا مستبعدًا، وإنّما تحقق ذلك بعد التقصي والتحري. ويمكن لهذه الدراسة أن تشكل نموذجًا مناسبًا لبحث باقي القضايا والمفاهيم والمعارف العقائدية الأصيلة من خلال التعمق في كلام الأئمة عليهم السلام، وإيضاح مدى اهتمامهم بها وتأكيدهم عليها.

المصادر

* القرآن الكريم.

١. ابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد بن هبة الله، شرح نهج البلاغة، مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٤هـ.

٢. ابن أبي زينب النعماني، محمد بن إبراهيم، الغيبة، دار نشر صدوق، طهران، ١٣٩٧هـ.

٣. ابن بابويه، علي بن الحسين، الإمامة والتبصرة من الحيرة، مدرسة الإمام المهدي، قم، ١٤٠٤هـ.

٤. ابن حيون المغربي، النعمان بن محمد، دعائم الإسلام، مؤسسة آل البيت، قم، ١٣٨٥هـ.

٥. ابن شاذان، محمد بن أحمد، مائة منقبة من مناقب أمير المؤمنين والأئمة، مدرسة الإمام المهدي، قم، ١٤٠٧هـ.

٦. ابن شهرآشوب المازندراني، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، دار العلامة، قم، ١٣٧٩هـ.

٧. ابن عقدة الكوفي، أحمد بن محمد، فضائل أمير المؤمنين، دليل ما، قم، ١٤٢٤هـ.

٨. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ.

٩. الأسترآبادي، علي، تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٩هـ.

١٠. البرقي، أحمد بن محمد، المحاسن، دار الكتب الإسلامية، قم، ١٣٧١هـ.

١١. الجوهري البصري، أحمد بن عبد العزيز، مقتضب الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر، منشورات طباطبائي، قم.

١٢. الحلي، الحسن بن سليمان، مختصر البصائر، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٢١هـ.

١٣. الحلي، الحسن بن يوسف (العلامة)، كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين، وزارة الثقافة والإرشاد، طهران، ١٤١١هـ.

١٤. الخزاز الرازي، علي بن محمد، كفاية الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر، دار بيدار، قم، ١٤٠١هـ.

١٥. الديلمي، الحسن بن محمد، إرشاد القلوب إلى الصواب، دار الشريف الرضي، قم، ١٤١٢هـ.
١٦. صدر الدين الشيرازي، محمد بن إبراهيم، شرح أصول الكافي، مؤسسة الدراسات والبحوث الثقافية، طهران، ١٣٨٣ش.
١٧. الصدوق، محمد بن علي، الأمالي، دار نشر كتابجي، طهران، ١٣٧٦ش.
١٨. ـــــــــــــ، التوحيد، جماعة المدرسين، قم، ١٣٩٨هـ.
١٩. ـــــــــــــ، الخصال، جماعة المدرسين، قم، ١٣٦٢ش.
٢٠. ـــــــــــــ، علل الشرائع، دار نشر داوري، قم، ١٣٨٥ش.
٢١. ـــــــــــــ، عيون أخبار الرضا، دار نشر جهان، طهران، ١٣٨٧هـ.
٢٢. ـــــــــــــ، فضائل الأشهر الثلاثة، دار نشر داوري، قم، ١٣٩٦هـ.
٢٣. ـــــــــــــ، كمال الدين وتمام النعمة، الدار الإسلامية، طهران، ١٣٩٥هـ.
٢٤. ـــــــــــــ، من لا يحضره الفقيه، مكتب النشر الإسلامي، قم، ١٤١٣هـ.
٢٥. الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات في فضائل آل محمد، مكتبة آية الله المرعشي، قم، ١٤٠٤هـ.
٢٦. الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج على أهل اللجاج، دار نشر مرتضى، مشهد، ١٤٠٣هـ.
٢٧. الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى، الدار الإسلامية، طهران، ١٣٩٠هـ.
٢٨. الطبري الآملي الصغير، محمد بن جرير بن رستم، دلائل الإمامة، دار بعثت، قم، ١٤١٣هـ.
٢٩. ـــــــــــــ، نوادر المعجزات في مناقب الأئمة الهداة، دليل ما، قم، ١٤٢٧هـ.
٣٠. الطبري الآملي الكبير، محمد بن جرير بن رستم، المسترشد في إمامة علي بن أبي طالب، دار كوشانبور، قم، ١٤١٥هـ.
٣١. الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي، دار الثقافة، ١٤١٤هـ.

٣٢. ـــــــــــــــــ، تهذيب الأحكام، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٤٩٧هـ.
٣٣. العاملي، محمد بن مكي (الشهيد الأول)، المزار، مدرسة الإمام المهدي، قم.
٣٤. عدّة محدّثين، الأصول الستة عشر، دار الشبستري للمطبوعات، قم، ١٣٦٣ش.
٣٥. العريضي، علي بن جعفر، مسائل علي بن جعفر ومستدركاتها، مؤسسة آل البيت، قم، ١٤٠٩هـ.
٣٦. علم الهدى، علي بن الحسين، الأمالي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.
٣٧. العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، المطبعة العلمية، طهران، ١٣٨٠هـ.
٣٨. الفيض الكاشاني، محمد محسن بن شاه مرتضى، الوافي، مكتبة أمير المؤمنين، أصفهان، ١٤٠٦هـ.
٣٩. القمي، علي بن إبراهيم، تفسير القمي، دار الكتاب، قم، ١٤٠٤هـ.
٤٠. الكفعمي، إبراهيم بن علي، البلد الأمين والدرع الحصين، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤١٨هـ.
٤١. ـــــــــــــــــ، المصباح، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، ١٤١١هـ.
٤٢. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٤٠٦هـ.
٤٣. الكوفي، فرات بن إبراهيم، تفسير فرات الكوفي، مؤسسة الطبع والنشر في وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، ١٤١٠هـ.
٤٤. المازندراني، الملا صالح، شرح الكافي- الأصول والروضة، المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٨٢هـ.
٤٥. المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٤٦. ـــــــــــــــــ، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٤٠٤هـ.
٤٧. المسعودي، علي بن الحسين، إثبات الوصية للإمام علي بن أبي طالب، دار أنصاريان، قم، ١٣٨٤ش.

٤٨. المظفر، محمد حسن، دلائل الصدق لنهج الحق، مؤسسة آل البيت، قم، ١٤٢٢هـ.
٤٩. المفيد، محمد بن محمد، الاختصاص، جماعة المدرسين، قم، ١٤١٤هـ.
٥٠. ـــــــــــــــ، الأمالي، مؤتمر الشيخ الطوسي، قم، ١٤١٣هـ.
٥١. ـــــــــــــــ، المزار، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ.
٥٢. الهلالي، سليم بن قيس، كتاب سليم، دار الهادي، قم، ١٤٠٥هـ.